ملف

4

الحرية ... الحمراء

«14 فبراير» اللبناني... الحرب بالاغتيال قبل الحريري وبعده

| بيروت - «الراي» |

شاء القدر للرابع عشر من فبراير في بيروت أن يكون ملوناً بالأرجوان. ربما، كان هذا اللون الفينيقي سمة الذين حملوا نعوشهم على أكتافهم، بعضهم رسم مصيره بالقلم، والآخر بالفكر، لكن ثمة من رسم مصيره على مساحة 10452 كيلومتراً مربعاً، هي مساحة الوطن الذي نذر الرئيس رفيق الحريري حياته كلها لأجله.

الكثيرون من الشهداء، شهداء الصحافة والفكر والرأي، لم يُعرف قاتلهم. قد يكون ذلك نكتة، لكنها الحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان، وهي أن القاتل معروف بصفاته، ولا يُهم إن عرف باسمه، أو بأسمائه. هكذا تموت رجالات من لبنان من أيام الخمسينات من القرن الماضي، مروراً بالزلزال يوم 14 فبراير العام 2005، وانتهاء بالصحافي جبران تويني. جبران، الذي حمل نعش رفيق دربه الصحافي سمير قصير، ليته يكون خاتمة الأحزان... وليت غصة والده الكبير غسان تويني لا تصيب كبد أي أب في هذا الوطن الذي لا يقوم من كارثة حتى يقع في أخرى. ربما، لم يكفِ بيروت الزلزال الذي دمرها عام 555 قبل الميلاد، وقلب مدرسة الحقوق فيها رأساً على عقب... ربما أدمن لبنان على أسطورة الانبعاث من تحت الرماد... كطائر الفينيق.

من مساحة الوطن التي رواها دم اللبنانيين شبراً شبراً تبدو الحرية عاجزة أن يكتمل بدرها في بلد يتغنى كل يوم بمستوى الحريات العامة فيه. لكن المصيبة أن الرأي الآخر نادراً ما يستمر من دون أن يُخنق أو يتم إسكاته بالقتل.

في ذكرى اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري «الراي» تفتح ملفاً عن الاغتيالات في لبنان، خصوصاً التي طاولت المثقفين والصحافيين، فضلاً عما يرافق جريمة اغتيال الحريري.

لماذا تحوّلت بيروت «تربة خصبة» لحرب الاغتيالات السياسية منذ حقبة الاستقلال؟

متابعون ثلاثة يشرحون لـ «الراي» سبب قتل القادة اللبنانيين

| بيروت - من ريتا فرج |

لم يحدث في التاريخ الحديث للعالم العربي أن دخلت إحدى دوله في وتيرة من الاغتيالات السياسية كما جرى ويجري في لبنان، منذ اغتيال رئيس الوزراء الراحل رياض الصلح العام 1951 في العاصمة الأردنية، حتى سقوط آخر الشهداء في حقبة «الاستقلال الثاني». في مقاله يوم الثلاثاء 17 يوليو من العام نفسه رثى غسان تويني أول رئيس للوزراء يُغتال بعدما تصدر الخبر الصفحة الأولى لجريدة «النهار» تحت عنوان «اغتيال رياض الصلح في عمان وهو في طريق العودة الى لبنان». يومها، كتب تويني «نذر رياض الصلح نفسه لوطنه فصرف حياته في الجهاد من أجل استقلاله وحريته، ساعة كان الجهاد لا مغامرة وحسب بل مجازفة وأكثر من مجازفة، ساعة كان الجهاد عطاء الحياة وهبة الدم. ففي ذمة التاريخ يا رياض الصلح، إن التاريخ سينصفك أكثر مما أنصفك الناس، فلن يبخسك ما استحقته رجولتك، واستحقه جهاد اعتبرته واجباً عليك، من أجل ما آمنت به، بإخلاص لا شك فيه، حقاً لشعب أحبك حياً، وسيحبك ميتاً». كتب تويني هذه الكلمات ولم يدرك يومها أنه سيبكي بعد أربعة وخمسين عاماً ابنه النائب جبران تويني، داعياً الى دفن الأحقاد.

في المرحلة الممتدة بين 1951 و 2005 شهد لبنان حملة اغتيالات واسعة لأبرز قادته ومفكريه وصحافييه. واللافت أنها تقاطعت مع أهم التحولات السياسية من نكسة 1948 وإعلان دولة إسرائيل، مروراً بالثورة الناصرية وهزيمة 1967 وما تلاها من انقلابات في العراق وسورية واليمن، وصولاً الى تصاعد وتيرة الحركات الإسلامية إثر الثورة الخميني وبعدما وقعت مصر السادات اتفاق «كامب ديفيد» الشهير. هذه الأحداث المفصلية كلها رافقت الأيدي الخفية التي أذنت لنفسها بمصادرة حياة الآخرين. ويمكن تقسيم حرب الاغتيال السياسي في لبنان ثلاث مراحل: الأولى، من 1951 حتى 1966، الثاني، من 1975 حتى 1992، والثالثة، من 2005 حتى 2008 حين توقف الجلاّد عن ممارسة لعبة التصفيات حتى إشعار آخر.

بعض الاغتيالات السياسية في لبنان تمّ كشفه، والبعض الآخر بقي لغزاً كبيراً. غير أن الحقبات المتعددة التي رافقت هذه الظاهرة تؤكد خاصية أساسية أن هذا البلد الغني بتعدده وانتماءاته الدينية، وولاءات بعض أبنائه وقادته للخارج، هو أرض خصبة للقتل العبثي. ورغم تعدد الانتماءات الحزبية للذين تمّ اغتيالهم، ظل الهدف من ذلك تحجيم مشروعهم السياسي، خصوصاً بعض القادة اللبنانيين الذين تعملقوا محلياً وإقليمياً، فحكم عليهم بالتغييب أو القتل الجسدي وعلى رأسهم الزعيم كمال جنبلاط، والسيد موسى الصدر، والرئيس رفيق الحريري.

في الذكرى الخامسة للتفجير الذي استهدف الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، ومن تلاهم من شهداء «ثورة الأرز»، طرحت «الراي» ملف الاغتيالات السياسية في لبنان انطلاقاً من سؤال أساسي: لماذا تحوّل لبنان أرضاً خصبة لظاهرة الاغتيال السياسي في حقبة التحولات الكبرى؟ وحملت الملف إلى كل من الدكتور مروان فارس، النائب في البرلمان اللبناني، وكريم مروة، الكاتب السياسي والقيادي السابق في «الحزب الشيوعي اللبناني»، وحنا عبر رئيس تحرير صحيفة «ديلي ستار» اللبنانية الناطقة بالإنكليزية.

مروة: الإصرار على إبقاء لبنان تحت الهيمنة السورية أدى إلى كارثة الاغتيالات

حسين مروة

بعد تحديده لأنواع الاغتيال وأهدافه، يؤكد كريم مروة أن تصاعد الجهات التكفيرية في لبنان، بدءاً من الثمانينات هو الذي فاقم من حدة العنف والقتل، مشيراً إلى أن الإصرار على إبقاء لبنان تحت الهيمنة السورية أدى إلى زيادة فاعلية الحرب بالاغتيال.

ويشير مروة، الذي كان عضواً بارزاً في «الحزب الشيوعي» اللبناني، في حواره مع «الراي» إلى «أن اليسار لا يتساوى مع اغتالوا خصومهم باسم مواقعهم الدينية».

وإلى نص الحوار:

• منذ الأعوام الأولى للاستقلال حتى الوقت الراهن شهد لبنان حملة من الاغتيالات السياسية لأبرز قادته ومثقفيه. ما هي الرمزية السياسية لهذه الظاهرة؟ وما هي الأهداف التي ترمي اليها؟

- **لاغتيال أشكال وأساليب وأدوات مختلفة. أقول ذلك، لأن المشهد الذي عايشناه منذ أواسط القرن الماضي حتى الآن، يشير إلى هذا التنوع في القتل الفردي والجماعي. وإذا كان بعضها يتمثل في إطلاق نار أو تفجير عبوة لقتل شخص ما من قبل معترضين على مواقفه وأفكاره، فإن الخطف وإخفاء المخطوف وتصفيته جسدياً هو شكل آخر للاغتيال. وثمة شكل ثالث يتمثل في اعتقال شخص صاحب رأي وموقف وفكر من قبل سلطات حاكمة تلجأ إلى تعذيبه حتى الموت، أو تُصدر الحكم بإعدامه من قبل هيئة قضائية وظيفتها المحددة هي خدمة السلطان، الذي وحده يحدد للقانون وللقضاء وظيفته. أما الشكل الرابع، وهو أبشع أنواع الاغتيال، فهو ما تعبر عنه عمليات التفجير العشوائي التي تتم إما بعبوات تفجير من بعيد وإما بانتحاريين يتحولون، أو يجري تحويلهم إلى قنابل موقوتة. والمستهدف من هذا النوع من الاغتيال هو جمهور الناس العاديين.**

• أبرز الاغتيالات السياسية طالت قوى اليسار اللبناني، خصوصاً في مرحلة الحرب الأهلية. ما معنى أن يُحارب اليسار سياسياً، أو من خلال التصفيات الجسدية؟

- **لعب اليسار اللبناني منذ أواسط الستينات دوراً كبيراً في الحياة السياسية اللبنانية. وكان صعوده بتنوعاته المختلفة، الشيوعية أو القومية، مرتبطاً خصوصاً ببروز قضايا وطنية وقومية داخل لبنان، وعلى الصعيد العربي تمحورت على تحقيق التقدم والتنمية على أسس الاشتراكية والوحدة، وعلى القضية الفلسطينية التي سرعان ما أصبحت بنظر اليسار القضية المركزية. لكن هذا اليسار قد اختلفت وتصارعت التيارات في ما بينها فيه، بأشكال مختلفة على مجمل هذه القضايا المشار إليها. لكن الاغتيالات لم تكن من وسائل هذا الصراع بين هذه القوى، إنما جاءت هذه الاغتيالات بصيغها من جهتين: الجهات التكفيرية الإسلامية الطابع، والجهات المسيحية اليمينية الطابع من جهة، ومن السلطات الحاكمة في الداخل والخارج من جهة أخرى.**

وجوهر هذه الأسباب التي كانت وراء الاغتيالات، هو أن أصحابها لا يمكنهم ممارسة الصراع إلاّ بأبشع أشكاله التي تقود الى إلغاء الآخر المختلف، بتصفيته جسدياً. أقول ذلك لأن اليسار بتنوعاته المختلفة لم يمارس هذه الصيغة، بل كان ضحيتها. لكن الأمر مختلف بالطبع خلال الحرب الأهلية. فالحرب الأهلية هي حرب، الأدوات فيها السلاح والالغاء والقتل المتبادل. وفي رأيي، فإن هذه الحرب كانت جريمة موصوفة شارك فيها كل الذين كانوا أطرافاً فيها في كلتا جبهتي الصراع: الجبهة التي ضمت تحالف «الحركة الوطنية» والمقاومة الفلسطينية، والجبهة التي عرفت باسم «الجبهة اللبنانية» بأحزابها المسيحية المعروفة. أقول جريمة موصوفة، وأمارس في ذلك نقداً ذاتياً بصفتي كنت في موقع المسؤولية في «الحزب الشيوعي» اللبناني، وهو نقد أشير فيه إلى مساهمة حزبنا وأطراف اليسار الأخرى والمقاومة الفلسطينية في الإعداد لهذه الحرب، ثم في ممارسة أدوارهم فيها. ومعروف أن قوى خارجية كانت تستقوي بها أطراف الصراع جميعها في الحرب الأهلية بغية الابقاء على الحرب كل منها لهدف خاص بها. وبالتأكيد فاليسار يتحمل قسطه من المسؤولية عن الحال التي كان هو ضحيتها، قسطه الذي لا يمكن مهما بالغنا بالنقد الذاتي أن يتساوى مع مسؤولية تلك القوى التي مارست باسم مواقعها ومواقفها العقائدية الدينية، الإسلامية منها تحديداً، القتال باغتيال خصومها من الذين يختلفون معها في الفكر وفي السياسة. ولست بحاجة هنا إلى التذكير بأسماء جميع الذين ذهبوا ضحية هذا النوع من العمل التكفيري المسلح. أكتفي بأسماء حسين مروة ومهدي عامل اللذين كانا هدف التكفيريين، وكمال جنبلاط الذي لم يكن التكفيريون هم الذين اغتالوه، بل كانت سلطة حاكمة.

• في العام 2005 وما بعده دخل لبنان في حال من الحراك السياسي تحديداً بعد صدور القرار 1559 وقد نتج عن هذه المرحلة حملة اغتيالات واسعة. ما هي قراءتك لمشهد العنف الذي عاد الى ذروته في حقبة ما اصطلح على تسميته بالاستقلال الثاني؟

- **كانت فترة الوصاية السورية فترة سلم أهلي شكلي، ولكنها كانت ترعى عملياً حرباً أهلية غير مسلحة، بمعنى أن الصراع الذي دار خلال الحرب الأهلية بالسلاح وتمّ توقيفه بـ«اتفاق الطائف» وبدور سوري مدعوم بقرار عربي ودولي، هذا الصراع خلال فترة الوصاية السورية، استمر سياسياً وطائفياً، في شكل كان من الواضح أنه كان يرمي إلى عدم تمكين لبنان من الخروج من أزمته وإبقائه في حال ارتهان لقوى خارجية تقوم مقام دولته في تدبير شؤونه، انطلاقاً من واقع أن اللبنانيين عاجزون عن حكم أنفسهم بأنفسهم. وكان لهذه الوصاية السورية حلفاء من شتى المواقع والمواقف. وكان لها خصوم من شتى المواقع والمواقف أيضاً. وكان اليسار من الذين كانت الوصاية السورية حريصة على تحجيمهم، وفي مقدمة هؤلاء كانت الوصاية السورية. وفي فترة الوصاية كانت تتم ممارسات بعضها سياسي وبعضها قانوني وإداري، وبعضها كان قمعياً بأبشع الأشكال، أدى إلى قتل وإخفاء وإقصاء عدد غير قليل من اللبنانيين ممن كانوا معتبرين خصوماً لهذه الوصاية. ولم يقم العالم العربي والعالم بأي خطوة للحد مما كان يجري في لبنان في تلك الحقبة. وحين تم تحرير لبنان من الاحتلال بدور أساسي لا خلاف حوله قام به «حزب الله»، الذي تحول بالقوة وبقرار سوري - إيراني الى المقاوم الوحيد للاحتلال، بعد التحرير بدأ الخلاف بين القوى السياسية اللبنانية على الوصاية السورية، وعلى ضرورة إنهائها من أجل قيام الدولة. وكان الهدف من هذا الطلب، السعي لكي تبسط الدولة نفوذها على كامل أراضيها وأن تؤدي دورها بمؤسساتها كافة لإخراج البلد من حال عدم الاستقرار السياسي ومواجهة الانهيار الاقتصادي وتداعياته الاجتماعية.**

لن أدخل هنا في تفاصيل ما حصل، إذ إن الإصرار على إبقاء لبنان تحت الوصاية السورية هو الذي أدى إلى وقوع الكارثة التي تمثلت بسلسلة الاغتيالات، بدءاً من محاولة اغتيال مروان حمادة ثم اغتيال رفيق الحريري وصولاً إلى آخر الاغتيالات. ولم يكن لدى أي من القوى السياسية موقف يرمي إلى إقامة سور صيني بين لبنان وسورية، بعد إنهاء الوصاية السورية. على العكس من ذلك فالقوى كلها، حتى اليمينية المسيحية، كانت تريد علاقات مميزة مع سورية، بفعل الجغرافيا والتاريخ، علاقات ندية قائمة على الأخوة والتكامل وليس على الهيمنة والتحكم. هنا لا أريد أن أستبق قرار المحكمة الدولية لتحديد من الذي مارس القتل. لكنني لا أستطيع من خلال معايشتي للوقائع إلاّ أن أحمّل المسؤولية السياسية للقيادة السورية عن هذه الاغتيالات، حتى لو كان الذين قاموا بها إسرائيل ومخابراتها بالذات. وهو أمر لا أستبعده. باختصار، إن كل محاولة لممارسة التكفير والتخوين بسبب خلاف فكري أو سياسي أو عقائدي، تبريراً للقتل وللاغتيال وللإقصاء، هو عمل مدان في الظروف كلها، وهو يتعارض مع حق الإنسان في الوجود وحقه في الاختلاف.

فارس: الاغتيالات سياسية لا طائفية

مروان فارس

يُحيل النائب مروان فارس حقبة الاغتيالات السياسية التي شهدها لبنان العام 2005 على الظروف الإقليمية التي رافقتها تحت عنوان ما عرف بـ«الشرق الأوسط الكبير».

ورغم عدم تطرقه في شكل مباشر الى جهات أمنية محددة مارست لعبة الاغتيال، يؤكد فارس لـ«الراي» أن الموساد الإسرائيلي هو المستفيد الأول مما جرى في لبنان، ودليله على ذلك التصريحات الأخيرة التي أدلى بها وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان متهماً «حزب الله» بالتورط في اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

وإلى نص الحوار:

• تفاقم ظاهرة الاغتيالات السياسية التي شهدها لبنان خصوصاً العام 2005 يبرهن ضعف المنظومة الأمنية اللبنانية، وخللاً بنيوياً في ماهية النظام الطائفي اللبناني. إلى أي حد يمكن الربط بين هذه الظاهرة واستشراء الطائفية؟ وما معنى ارتفاع وتيرة العنف في مراحل التحولات؟

- **مسألة الاغتيالات التي حصلت في لبنان رافقتها جملة من الاتهامات السياسية، خصوصاً أن غالبية الذين تمّ اغتيالهم هم من السياسيين. ولكن الأخطر في هذا المجال هو الاختراق الأمني، الذي دفع الفريق المتضرر إلى توجيه الاتهام للطرف الآخر، الذي هو في موقع الخصومة أو العداوة. طبعاً العام 2005 عرف أهم الاغتيالات، واستطاعت الأجهزة الأمنية في لبنان كشف بعض العمليات التي حصلت، مثل التفجير الذي وقع على طريق بكفيا، ثم اعتقال مجموعات من «فتح الإسلام» ممن شاركوا في حرب نهر البارد. ولكن الاغتيالات الكبرى، مثل اغتيال الرئيس رفيق الحريري، أُحيل إلى لجنة التحقيق الدولية، وحتى الآن لم تعلن الحقائق عمن قام بهذه العملية، وعمليات أخرى، وتبقى نتائجها في المجهول. نحن جميعاً ضد العنف والاغتيال، لأنه جريمة ضد النظام السياسي في لبنان، وبحق النظام الأمني والاجتماعي، لكن جوهر المشكلة هو جوهر سياسي. من هنا، أعتقد أن حملة الاغتيال التي حصلت ليس لها طابع طائفي، بل سياسي، والمستفيد الأكبر منها هو العدو الإسرائيلي بهدف إثارة المسألة الطائفية والتسبب بالفتنة. وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، حين اتهم «حزب الله» باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وقد رد عليه رئيس مجلس النواب نبيه بري بتحميله مسؤولية التوتر الأمني الذي عاشه لبنان في الحقبة السابقة. لا يمكن أن ننسى عاملاً مهماً يتعلق بظاهرة الاغتيال السياسي، فتعرض لبنان إلى الإرادات والتدخلات الخارجية تكون له دائماً نتائج عملية وأحياناً مدمرة على الأرض. وبصرف النظر عن الجهات التي تسببت بالفوضى في لبنان، تتحمل إسرائيل المسؤولية الكبرى في هذه الجرائم، ومن بينها مجازر صبرا وشاتيلا وقانا الأولى وقانا الثانية والاعتداء على الفلسطينيين في المخيمات. لهذه الأسباب وغيرها كانت الساحة اللبنانية عرضة للاهتزاز العنيف، وليس بالضرورة أن تكون إحدى الجهات اللبنانية مسؤولة عن هذا الاهتزاز، فقد كشف قيام الموساد بكثير من الجرائم، والخطير في ذلك أن بعض رؤوس هذه الأجهزة وُجدت في الجيش اللبناني عبر اعتقال ضابط وبعض العسكريين المتعاملين مع المخابرات الإسرائيلية.**

• تراجع التيارات اليسارية، بدءاً من السبعينات لمصلحة الاتجاه الديني الذي يتبنى خطاباً تكفيرياً أدخل لبنان في حال من الجمود في ظل سطوة الأصولية الإسلامية. أي دور لهذا المشهد الراهن في ارتفاع وتيرة الاغتيالات السياسية؟

- **الحركة اليسارية ذات الطابع الشيوعي، تأثرت بسقوط الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، وكان لذلك تأثيرات كبيرة في القوى السياسية الاشتراكية والشيوعية. كذلك، تعرضت الأحزاب القومية إلى حال من الضعف في وجه التيارات الأصولية. لكن الأصولية الإسلامية في لبنان غير فاعلة، وإذا كان لها دور، فهو ثانوي، خصوصاً أن المقاومة في لبنان واجهت هذه التيارات في موضوع الصراع المذهبي الذي عمل بعض الأطراف المتشددين على إذكائه، وقد أدى «حزب الله» دوراً كبيراً على هذا الصعيد. هنا، لابد من تأكيد سقوط المشروع الأميركي المتعلق بما سمي «الشرق الأوسط الكبير أو الجديد» في مرحلة ما بعد العام 2005 بعدما تصدت له إيران وسورية وحركات المقاومة أي «حزب الله» و«حماس»، علماً أنه كان يهدف إلى تفكيك المنطقة على قاعدة التقسيم المذهبي. كذلك، ساهمت المواقف التي اتخذها وليد جنبلاط والمصالحة السعودية - السورية في تراجع الخط السياسي السابق الذي كان سائداً خلال فترة اغتيال الحريري. لقد أُحيلت قضية الحريري على المحكمة الدولية، وتحول مشروع 14 مارس مشروعاً مفككاً، خصوصاً مع خروج جنبلاط منه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية ما يعني أن لبنان دخل في مرحلة جديدة.**

• ما الذي يدفع الجهات المنفذة لعملية الاغتيال السياسي في لبنان إلى خيار التصفية الجسدية لبعض الساسة والمفكرين؟ وإلى أي حد يمكن إدراج هذه الظاهرة في إطار صراع الأيديولوجيات، خصوصاً أن الذين تم اغتيالهم في مراحل سابقة من القوى العلمانية امتلكوا مشروعاً سياسياً؟

- **حصل ذلك في فترة سابقة من تاريخ لبنان الحديث، مثل اغتيال حسين مروة وغيره من اليساريين أو العلمانيين. والصراع في الأساس لم يتخذ بعداً عقيدياً أو أيديولوجياً، بل هو في رأيي صراع سياسي بامتياز، وتنافس بين القوى السياسية اللبنانية طاول المثقفين والمبدعين. أهداف هذا الصراع تصب في جزء منها في مصلحة القوى المهيمنة في المنطقة. وعندنا هذه القوى استعمارية تستكمل السياسة التي اعتمدتها في الشرق وضمنه لبنان.**

• في العام 2005 دخل لبنان مجدداً في نفق الاغتيالات السياسية عشية انتقاله الى مرحلة جديدة في تاريخه الحديث. ما رأيكم في ذلك؟ وما معنى أن غالبية الذين تم اغتيالهم تبنوا رؤية سياسية واحدة في غالبية جوانبها؟

- **الأجواء التي رافقت الاغتيالات العام 2005 تزامنت مع طروحات «الشرق الأوسط الجديد» وتفرعاته، التي عبرت عنها وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس العام 2006، أي في مرحلة العدوان الإسرائيلي على لبنان ومحاولة تدمير الشعب الفلسطيني في غزة. أعتقد أن هذه التصفيات وقعت في ظل هذه التوجهات التي تصدى لها محور سورية و«حزب الله» و«حماس». هذا الخط أدى الى انهيار المشروع الامبراطوري الأميركي في الشرق الأوسط، ولا أستغرب أن تصب الأحداث الجارية في إيران منذ منتصف يونيو 2009 في السياق نفسه. العرب كانت لديهم فكرتان: فكرة التسوية مع إسرائيل لكنها سقطت لأن تل أبيب لا تريد التسوية معهم، وفكرة القوى التي اعتمدت المقاومة وأفشلت جيوشاً اعتبرت نفسها لا تقهر. وبعد وصول باراك أوباما إلى الحكم في واشنطن، راهن العرب على تحول في السياسة الأميركية، ولكنها لم تتغير وكأن المحافظين الجدد يستمرون في السيطرة على الولايات المتحدة. أكرر أن مرحلة الاغتيالات السابقة تقاطعت مع هذه الأحداث الإقليمية، ونحن لا نستبعد أبداً التورط الصهيوني فيها، وهذا ما أثبتته الوقائع الميدانية.**

عنبر: دعاة العلمانية تلقوا القسط الأكبر من القتل العشوائي

حنا عنبر

يشدد حنا عنبر على أن حملة الاغتيالات التي شهدها لبنان منذ الخمسينات ترافقت مع متغيرات إقليمية ومحلية دفع ثمنها بعض السياسيين والمفكرين، مؤكداً أن المؤسسات الرسمية والدينية تتحمل مسؤولية ما جرى.

ويلفت عنبر في حواره مع «الراي» إلى انه رغم مساحة الحرية الموجودة، فإن ثمة خطوطاً حمراء إذا تخطاها أحدهم يكون مصيره الاغتيال. وإلى نص الحوار:

• شهد لبنان منذ أواسط الخمسينات حملة اغتيالات طاولت بعض قادته ومثقفيه. إلى أي مدى يمكن اعتبار لبنان أرضاً خصبة لهذه الظاهرة التي ميزته عن بقية الدول العربية؟ وما الرابط بين التحولات السياسية وتفاقم الاغتيال؟

- **تفاقم حدة الاغتيال السياسي في لبنان يرتبط في الدرجة الأولى بالمعطيات الداخلية، فالحال الطائفية التي تعيشها البلاد أقله منذ الاستقلال شكلت العامل الأهم في حرب التصفيات الجسدية للسياسيين والمفكرين. وحين تلغي لغة الحوار والتفاهم في بيئة متعددة دينياً يكون الخيار بالضرورة اللجوء إلى العنف والقتل ونبذ الرأي الآخر ومصادرته. أقول هذا لأن الحرب الأهلية التي بدأت العام 1975 عكست في شكل واضح مستوى الأزمة الطائفية، ما أدى الى شن سلسلة من الاغتيالات التي لجأت إليها الأحزاب اللبنانية كلها لتصفية حساباتها. وطبعاً، ساهمت العوامل الخارجية في تأزيم الوضع اللبناني في مراحل انتقالية متعددة. في مرحلة المدّ الناصري على سبيل المثال، حاول عبد الناصر أن يجسد نفسه الزعيم العربي الأوحد، القادر على أن يرد الاعتبار للعرب باعتماده على تحرير فلسطين. وحمل شعاري الوحدة والاشتراكية وشعارات أخرى بهرت الشعوب العربية من المحيط الى الخليج، ما ادى إلى إيجاد نوع من التصادم الفكري والسياسي. وكان كامل مروة من بين الذين حاولوا رد العقل إلى هذه الجماهير التي لا تحاسب حكامها. ففيما كانت الصحف كلها تهلل للمشروع الناصري، حذر مروة من خطورة التصدي بالقوة لإسرائيل ودعا إلى اعتماد خيار التسوية والديبلوماسية. وهذا ما يطالب به القادة العرب كلهم اليوم، وقد رسخت المبادرة العربية التي أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز حين كان ولياً للعهد هذا الخيار. المواقف التي سلكها مؤسس صحيفة «الحياة» دفعت عناصر من المخابرات المصرية إلى اغتياله العام 1966 ليكون عبرة لغيره من الصحافيين. وبعد أقل من عام، تحققت مخاوف كامل مروة إثر النكبة العام 1967 حين تغلبت إسرائيل على الجيوش العربية في أيام. وفي الحقبة التي اغتيل فيها مروة كان لعبد الحميد غالب القيادي المصري السلطة التي كانت لغازي كنعان زمن الوصاية السورية، وتحديداً على المسلمين. يبقى أن الاغتيالات التي تعرضت إليها نخب لبنان ترتبط بالسياق الداخلي والخارجي في آن واحد، فحين تتسارع حدة الأزمات الإقليمية تنعكس في شكل مباشر عليه ويدفع الشعب اللبناني ونخبه الثقافية والفكرية والسياسية الثمن.**

• اغتيال المفكرين والسياسيين في لبنان لم يكن بمعزل عن خيارات تقدمية في بعض جوانبها. هل التغييب القسري للنخب يندرج في سياق ابقاء الحال اللبنانية الراهنة، لا سيما في ما يتعلق بالحال الطائفية؟

- **إن السلطة التي تتمتع بها المؤسسات الدينية والسياسية الطائفية في لبنان تعتبر المسبب الأول للأعمال التكفيرية والاغتيال وإذكاء الحروب والفتن. فبدلاً من أن تعتمد على مبادئ الاحتواء والحوار وإشراك الفئات المجتمعية في الحكم، تلجأ إلى تفعيل الخطاب الطائفي الذي يدفع ثمنه كل مفكر أو قيادي يحارب هذا المرض العضال الذي أدخل لبنان في حروب متعاقبة. فكل صاحب مشروع نهضوي وحضاري حين يتخطى الحدود الحمراء المرسومة مسبقاً رغم مساحة الديموقراطية والحرية في لبنان، محكوم عليه بالاغتيال السياسي أو الجسدي، لأنه بطروحاته التقدمية يشكل خطراً على السلطتين الدينية والطائفية، فتلجآن إلى الخيار العنفي. وهذا الأمر لم يتغير حتى اللحظة. الاغتيالات التي طاولت السياسيين والمفكرين في لبنان والعالم العربي ترتبط بالأفكار التي يطرحها هؤلاء، فالمؤسسات الرسمية تخشى العقل النقدي والحداثوي أكثر من خوفها من الحال القبلية والطائفية التي تسيطر على نسيجها الاجتماعي. وحين تتخذ بعض القوى الظلامية قراراً بمحاكمة المثقفين والمفكرين، فمرد ذلك إلى هواجسها من خسارة مواقعها في السلطة، خصوصاً إذا أجرينا مقاربة بين التغيير الإيجابي وتطور المجتمع الذي حمل شعاره العديد من المفكرين والسياسيين.**

• المنعطف الأبرز لحلمة الاغتيالات بدأ في ثمانينات القرن الماضي وطاول بعض الأطراف العلمانيين. ما العلاقة بين اغتيال هؤلاء وتنامي اليمين الديني والسياسي في لبنان؟

- **الاغتيالات السياسية لم تطاول فقط الفئة العلمانية في لبنان، فقد تعرض قادة قام مشروعهم على أساس طائفي لحملة القمع والتصفية الجسدية. طبعاً، بعض دعاة العلمانية تلقوا القسط الأكبر من حملة القتل العشوائي الذي يشهده لبنان منذ الاستقلال.**